ولو فوق مسافة القصر فيكلف الصبر او وصوله ايضا ولا نظر الى تضررها لفوات التمتع
مدة الصبر لانه الذى ورط نفسه فيه وقد يفرق بين ما مضى وما مر فى نظير دم التمتع
وما فى معناه من لزوله العود له للصوم وان ايسر بخلافه هنا بان ذاكر وقع تابعا
لما هو مكلف به فلم يتحمل منه توريط نفسه فيه بخلاف هذا فغلظ فيه الكثر وما فى
الكافى من عدم لزوم شاة بارعة فى الحسن تباع بالوزن لحزوجها عن ابنا الزمان
محل وقفة لانها حيث بعت بثمن مثلها فاصلة عما ذكر لم يكن له عذر فى تركها
وقد ذكر الاذرعى فى نحو الصحفة فى الحج نظيره وهو مردود واظهر الاقوال
اعتبار اليسار الذى يلزم به الاعتاق توقف الاداء الكفارة لانها عبادة لها بدل
من غير جنسها كوضوء وتيمم وقيام صلاه وقعودها فاعتبر وقت اداءها والثانى
يوقت الوجوب تغليبا لشايبة العقوبة كالوزنى قن شرع عتق فانه يجذ حر الثمن
والثالث باى وقت كان من وقتى الاداء والوجوب والرابع الاغلظ منهما واعرض
عما بينهما فان عجز المظاهر مثلا عن عتق بان لم يجد الرقبة وقت الاداء ولا ما يصير فقدها
فاصلا عما ذكر او وجدها لكنه قتلها مثلا كاريحه الرق يا فى اوكان عبدا اذ لا يمكفر
بغير الصوم لانتفاء ملكه ولسيده تحليله ان لم ياذن له فندم كما فى الاحرام بالحج
صام شهرين متتابعين للاية فان تخلل العتق اجزاه ولو باعه بعد صومها ان لم
مالا ورثه ولو كان عالما به لم يعتد بصومه فيما يظهر اعتبارا بما فى نفس الامر
ويعتبر ان بالهلال وان نقصا لانه المعتبر شرعا ولا بد من تبييت النية كل ليلة
كما علم مما مر فى الصوم وان تكون النية واقعه بعد فقد الرقبة لا قبلها وان تكون
ملتبسة بنية كفارة ولو لم يعين جهتها فلو صام اربعة اشهر بنيتها وعليه كفارتا
وقاع وظهار ولم يعين اجزاه عنهما اما لو جعل الاولى عن واحدة والثانى عن اخرى
وهكذا لانقطاع التتابع بمدة فارق نظيره السابق فى العدد من كما ذكر ذلك فى المطلب
ولا تشترط نية التتابع فى الاصح لانه شرط وهو لا تجب نيته كالاستقبال فى الصلاة
واستفد من متتابعين ما ياتى انه لو افسد اهما عامدا لم يقطعه كموم النحر اى او
جاهلا فيما يظهر لم يعتد بما ان به ولكن يقع فى صورة الجهل نفلا لا العلم الذى
ذكروه لان نيته لصوم الكفارة مع علمه بفرضه وبطلانه تلاعب فهو كالاحرام بالظهر
قبل وقتها مع العلم بذلك والثانى يشترط كل ليلة ليكون متعرضا لخاصة هذا الصوم
والا يات ما تقرر مما اقتضاه ظاهر كلامهم من وجوب نية صوم يوم من رمضان على من
اخره معتمدا بموته انثاء لان الموت عذر لرفع التكليف فلم تلزمه العلاية
جازمة فان بدا فى اثنا شهر حسب الشهر بعده بالهلال لتمامه واتم الاول
من الثالث ثلاثين لتعذر اعتبار الهلال فيه بتلفيقه من شهرين ويزول التتابع
بفوات يوم من الشهرين ولو اخرهما بلا عذر كان نسى النية لنسبته الى نوع تقصير

وينقلب

وينقلب ما مضى نفلا وان افسده بغير وبطل ان لم يكن لعذر وكذا بعذر يمكن معه
الصوم كسفر مبيح للفطر وخوف مرضع وحامل ومرض فى الجديد لانه كان الصوم مع ذلك
فى الجملة هو كفطر من اجهده الصوم والقديم لا ينقطع التتابع لانه لا يزيد على اصل وجنس
رمضان وهو يسقط بالمرض لا بفوات يوم فاكثر فى كفارة القتل اذ كلامه يفيد ان غير
كفارة الظهار مثلها فيما ذكر ويتصور ايضا فى كفارة الظهار بان تصوم امراة عن مظاهر
ميت قريب لها او باذن قريبه او بوصيته يحيض من لم تعتد انقطاعه شهرين لانه
لا يخلو منه شهرا غالبا وتكليفها الصبر لسن الياس خطرا اما اذا اعتادت ذلك فشرعت
فى وقت يتخلله الحيض فانه لا يجرى فيه شكل عليه الحاقهم النفاس بالحيض الاتى
بفرق بان العادة فى محى الحيض اضبط منها فى محى النفاس وكذا جنون فان به
يوم فاكثر لا يضر فى التتابع على المذهب اذ لا اختيار له فيه وبان فى الجنون المتقطع
ما شرعن الذخاير والاعما المستغرق كالجنون ولو صام رمضان بنيته الكفارة او نيتها
بطل صومه وما بعده ينقطع صوم الشهرين لتساويهما اذ هما كصوم يوم او نوى المظاهر فيها
ليلا عصى ولم يستانف والطريق الثانى فيه قولا المرض فان عجز عن صوم او تتابعه
بهرم او مرض عطف عام على خاص على ما قيل قال الاكثرون كابن حجر وزياده وقال الاقلون
كالامام ومن تبعه وصححه فى الروضة وهو المعتمد يعتبر دوامه فى مظنه مدة شهرين بالعاده
بالمدة الغالبة فى مثله او بقول الاطباء والاوجه الاكتفاء بقول عدل منهم او لحقه
بالصوم او تتابعه مشقه شديده اى لا تحتمل عاده ولو لم يخف الضرر فيما يظهر
ويريده تمثيلهم لها بالسبق نعم علة النوع ليست عذرا فيما ابتدا عقده حينئذ
فيلزمه الشروع فى الصوم فاذا عجز عنه افطر وانتقل للاطعام بخلاف الشق
لوجوده عند الشروع اذ هو شدة الغيظ وانما لم يكن عذرا فى صوم رمضان لانه
لا بدل له ولو كان يقدر على الصوم فى الشتا ويجهده دون الصيف فله العدول الى الاطعام
لعجزه الآن عن الصوم كما لو عجز عن الاعتاق الآن وعرف انه لو صبر قدر عليه جاز له
العدول الى الصوم كما اقتضاه كلامهم او خاف زياده مرض كمر فى غير الفتل كما يافى
باطعام اى تمليك واثر الاول لانه لفظ القران فحسب اذ لا يجزى حقيقه الطعام
وقياس الزكاة الاكتفاء بالدفع ولو لم يوجد لفظ تمليك واقتضا الروضه اشتراطه
استبعده الاذرعى على انها لا تقتضى ذلك انها مفروضة فى صورة خاصة كما يعرف
مما مر لها سنين مسكينا للاية لا قل حتى لو دفع لواحد سنين مدا فى سنين يوما
لم يجز بخلاف ما لو جمع السنين ووضع الطعام بين ايديهم وقال ملكتكم هذا وان
لم يقل بالسوية فقتلوه وقسموه فى هذه القسمة يا التفاوت بخلاف ما لو اخذوه
وفى الكفارة فانه انما جزيه ان اخذوه بالسوية والا لم يجز الا من اخذ مدا لا ادون
ويفرق بين هذه وتلك بان الملك ثم القبول الواقع به التساوى قبل الاخذ ومعنا

Copyright King Saud University